إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 07/243
للنشر الفوري
٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧

مدير عام الصندوق رودريغو دي راتو يثني على السياسات المحلية لدول مجلس التعاون الخليجي ويدعو إلى التعجيل بالخطوات المتبقية نحو تحقيق الاتحاد النقدي

أصدر السيد رودريغو دي راتو، المدير العام لصندوق النقد الدولي، البيان التالي اليوم بعد اجتماعه في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية، مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الدول الستة لمجلس التعاون الخليجي:[١]

"إنني ممتن للفرصة التي تتاح لمدير عام الصندوق كي يجتمع بانتظام مع السادة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجلس التعاون الخليجي وأن أتبادل الرأي معهم بشأن التحديات التي تواجه المنطقة وسبل معالجتها. وأود أن أتقدم بالشكر أيضا إلى معالي الأستاذ حمد السياري، محافظ مؤسسة النقد العربي السعوي، لاستضافته هذا الاجتماع في المملكة.

"إن التوسع الاقتصادي العالمي لا يزال قويا، رغم الآثار السلبية التي أسفرت عنها الاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية. وأرحب بالدور الذي تسهم به سلطات مجلس التعاون في الحفاظ على استقرار السوق النفطية عن طريق زيادة الإنتاج استجابة لتزايد الطلب، كما أؤيد كل التأييد المشاريع الاستثمارية التي تضطلع بها دول المجلس في قطاعي النفط والغاز. وسوف يكون لتنفيذ هذه المشاريع دور محوري في تلبية الطلب العالمي على الطاقة في المدى المتوسط عن طريق زيادة إنتاج النفط الخام وتعزيز الطاقة التكريرية.

[١] يتألف مجلس التعاون الخليجي من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعمان، وقطر، والكويت.

"ولا يزال الأداء الاقتصادي قويا في دول المجلس، يدعمه استمرار أسعار النفط المرتفعة والسياسات القوية. وفي تحول جوهري، بدأ القطاع غير النفطي يعمل باعتباره المحرك الأساسي للنمو، مع زيادة إسهام هذا القطاع في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى أكثر من ٨٠%. ويعتبر احتواء التضخم من التحديات الكبرى التي تواجه بعض دول المنطقة. ومن المتوقع أن تنخفض الضغوط التضخمية في هذه الدول مع استمرار الإصلاحات الهيكلية والمرونة في تطبيق سياسات سوق العمل الوطنية، إلى جانب تخفيف قيود الطاقة الإنتاجية والتقدم في مراحل بعض المشاريع الاستثمارية الكبرى الجاري تنفيذها في هذه الدول.

"ومن الملاحَظ أن القطاع المالي استطاع الصمود أمام تأثير التصحيحات في أسواق الأسهم خلال عام ٢٠٠٦ نظرا للتدابير الاحترازية الوقائية التي اتخذت في حينها والبيئة الاقتصادية الكلية المواتية بشكل عام. وقد بدأت أسعار الأسهم تتعافى مع بداية الربع الثاني من عام ٢٠٠٧ وظلت مستقرة خلال الاضطرابات الأخيرة في أسواق الاقتصادات المتقدمة والتي ارتبطت بالقروض العقارية منخفضة الجودة.

"وإنني أرحب بعزم السلطات على اغتنام الفرصة التي تتيحها البيئة المواتية الراهنة لبناء ركائز اقتصادية كلية أكثر قوة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تقوية القطاع المالي، وإجراء إصلاحات في سوق العمل، وإيجاد بيئة داعمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص. ودول مجلس التعاون الخليجي بصدد تنفيذ خطط استثمار ضخمة في إطار ترتيبات للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يُنتظر أن يعمل على تحسين البنية التحتية المادية، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتوليد فرص العمل لمواطني دول المجلس. وإلى جانب تعزيز النمو المحلي والوفاء بالأهداف الاجتماعية اللذين تحققا في الأعوام الماضية بفضل سياسات دول المنطقة الرامية إلى رفع الإنفاق العام، فقد تطورت هذه السياسات بما يدعم تسوية الاختلالات العالمية.

"وقد تحقق بالفعل تقدم ملحوظ نحو التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي، عن طريق إزالة الحواجز أمام حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة الوطنية، وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي. ورغم ظهور بعض الفروق الملحوظة بين مواقف أعضاء المجلس بشأن إقامة الاتحاد النقدي، فمن الملاحظ وجود زخم كبير بين الدول الأعضاء صوب إقامته. ويتيح الالتزام السياسي العميق البيئة الضرورية للتعجيل بتنفيذ الخطوات المتبقية، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق رسمي على معايير التقارب، وإنشاء سوق مشتركة واتحاد جمركي مع حلول عام ٢٠٠٨، وإرساء الإطار المؤسسي اللازم والبنية التحتية المطلوبة. وكما كان الوضع من قبل، لا يزال الصندوق على أهبة الاستعداد لمعاونة أعضاء مجلس

التعاون الخليجي في هذا المسعى عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات وتوفير المساعدة الفنية في مجالات خبرته."